لائحة لجنة المكافآت و الترشيحات

أولاً : مقدمة:

تم إعداد "لائحة لجنة المكافآت و الترشيحات المنبثقة من مجلس إدارة الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية" بهدف التوافق مع المادتين (60,64) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (2017-6-8) و تاريخ 1438/5/16 هـ الموافق 2017/2/13 م، و التي تقتضي بأن " تصدر الجمعية العامة للشركة – بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة – لائحة عمل لجنة المكافآت و الترشيحات، على أن تشمل هذه اللائحة ضوابط وإجراءات عمل اللجنة، ومهامها، وقواعد اختيار أعضائها، ومدة عضويتهم، ومكافآتهم".

ثانياً : الهدف :

تهدف لجنة المكافآت و الترشيحات إلي مساعدة مجلس إدارة الشركة للقيام بالمهام و المسؤوليات التالية:

- 1- الإشراف على خطة المكافآت و الحوافز لموظفي الشركة و متابعة تنفيذها.
- 2- الإشراف على خطط التعاقب الإداري للقيادات العليا على مستوى الشركة.
- 3- الإشراف على عملية الترشيح لعضوية المجلس واللجان و افدارة التنفيذية بالشركة و التأكد من ربطها بالأداء.
- 4- إدارة عملية تقييم أداء أعضاء المجلس و اللجان.

ثالثاً : تشكيل اللجنة :

- 1) تشكّل بقرار من مجلس إدارة الشركة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، على أن يكون من بينهم عضو مستقل على الأقل.
- 2) تصدر الجمعية العامة للشركة – بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة – لائحة عمل لجنة المكافآت و الترشيحات، على أن تشمل هذه اللائحة ضوابط وإجراءات عمل اللجنة، ومهامها، وقواعد اختيار أعضائها، ومدة عضويتهم، ومكافآتهم.

3) ألا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة.

4) يجب أن يكون رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.

5) يجب حضور رئيس اللجنة أو من ينيبه من أعضائها للجمعيات العامة للإجابة عن أسئلة المساهمين.

6) للجنة الإستعانة بمن تراه من الخبراء و المختصين من داخل الشركة أو من خارجها في حدود صلاحيتها، على أن يضمن ذلك في محضر اجتماع اللجنة، مع ذكر اسم الخبير و علاقته بالشركة أو الإدارة التنفيذية.

7) تكون اللجنة مسؤولة عن أعمالها أمام مجلس الإدارة، و لا يخل ذلك بمسؤولية المجلس عن تلك الأعمال و عن الصلاحيات أو السلطات التي فوضها إليها.

8) تقوم اللجنة بتعيين أمين سر لها سواء من بين أعضائها أو ممن تراه مناسباً من فريق إدارة الشركة للقيام بالإعداد لإجتماعات و أعمال اللجنة و إعداد محاضرها و توثيقها و متابعة تنفيذ توصياتها و توجيهاتها و قراراتها دون أن يكون له حق التصويت.

9) يُشترط لصحة اجتماعات اللجنة حضور أغلبية أعضائها، و تصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين، و عند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

10) تكون مدة عضوية اللجنة ثلاث سنوات تبدأ مع بداية مجلس إدارة الشركة و تنتهي بإنهاء دورة مجلس إدارة الشركة، كما يجوز للمجلس إعادة تعيين أي من أعضاء اللجنة لفترة أو فترات مماثلة أخرى.

11) على الشركة أن تشعر الهيئة بأسماء أعضاء اللجنة و صفات عضويتهم خلال خمسة أيام عمل من تاريخ تعيينهم و أي تغييرات تطرأ على ذلك خلال خمسة أيام عمل من تاريخ حدوث التغييرات.

12) يجب أن يتمتع أعضاء اللجنة بالخبرة المناسبة و المؤهلات ذات العلاقة بمهام اللجنة و مسؤولياتها و طبيعة عملها.

13) يحق لمجلس الإدارة عزل أو استبدال أي من أو كل أعضاء اللجنة في أي وقت يراه مناسباً. كما يجوز لعضو اللجنة أن يستقيل من عضوية اللجنة بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب.

14) إذا شغل مركز أحد أعضاء اللجنة كان لمجلس الإدارة أن يعين عضواً في المركز الشاغر، على أن يكون ممن تتوافر فيهم الخبرة و الكفاية.

رابعاً : مكافآت أعضاء اللجنة:

يستحق عضو اللجنة بدل حضور عن كل جلسة من جلساتها يساوي 5,000 ريال سعودي.

خامساً : اختصاصات اللجنة :

تختص لجنة المكافآت و الترشيحات بما يلي:

أ) فيما يتعلق بالمكافآت:

1) إعداد سياسة واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس والإدارة التنفيذية، ورفعها إلى مجلس الإدارة للنظر فيها تمهيداً لاعتمادها من الجمعية العامة، على أن يراعى في تلك السياسة اتباع معايير ترتبط بالأداء، والإفصاح عنها، والتحقق من تنفيذها.

2) توضيح العلاقة بين المكافآت الممنوحة وسياسة المكافآت المعمول بها، وبيان أي انحراف جوهري عن هذه السياسة.

3) المراجعة الدورية لسياسة المكافآت، وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المتوخاة منها.

4) التوصية لمجلس الإدارة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وكبار التنفيذيين بالشركة وفقاً للسياسة المعتمدة.

ب) فيما يتعلق بالترشيحات:

- 1) اقتراح سياسات ومعايير واضحة للعضوية في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- 2) التوصية لمجلس الإدارة بترشيح أعضاء فيه وإعادة ترشيحهم وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة، مع مراعاة عدم ترشيح أي شخص سبقت إدانته بجريمة مخلة بالأمانة.
- 3) إعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة وشغل وظائف الإدارة التنفيذية.
- 4) تحديد الوقت الذي يتعين على العضو تخصيصه لأعمال مجلس الإدارة.
- 5) المراجعة السنوية للاحتياجات اللازمة من المهارات أو الخبرات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة ووظائف الإدارة التنفيذية.
- 6) مراجعة هيكل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتقديم التوصيات في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها.
- 7) التحقق بشكل سنوي من استقلال الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى.
- 8) وضع وصف وظيفي للأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين وكبار التنفيذيين.
- 9) وضع الإجراءات الخاصة في حال شغور مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين.
- 10) تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة، واقتراح الحلول لمعالجتها بما يتفق مع مصلحة الشركة.

سادساً: اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات:

تجتمع لجنة المكافآت والترشيحات بصفة دورية كل ستة أشهر على الأقل، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.

سابعاً : النفاذ :

يعمل بما جاء في هذه اللائحة و يتم الإلتزام به من قبل الشركة اعتباراً من تاريخ اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين، و يتم مراجعة هذه السياسة بصفة دورية – عند الحاجة – من قبل مجلس الإدارة، و يتم عرض أي تعديلات مقترحة على الجمعية العمومية للمساهمين لاعتمادها.

سياسات و مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و اللجان المنبثقة و الإدارة التنفيذية

أولاً : مقدمة:

تم إعداد "سياسات و مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و اللجان المنبثقة منه و الإدارة التنفيذية للشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية" بهدف التوافق مع الفقرة (1) من المادة (61) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (8-6-2017) و تاريخ 1438/5/16 هـ الموافق 2017/2/13 م، و التي نصت على أن تقوم لجنة المكافآت و الترشيحات بـ " إعداد سياسة واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة و اللجان المنبثقة عن المجلس و الإدارة التنفيذية، و رفعها إلى مجلس الإدارة للنظر فيها تمهيداً لاعتمادها من الجمعية العامة، على أن يراعى في تلك السياسة اتباع معايير ترتبط بالأداء، و الإفصاح عنها، و التحقق من تنفيذها".

ثانياً : الهدف :

تهدف هذه السياسة إلى تحديد معايير واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة و لجانها و كبار التنفيذيين في ضوء متطلبات نظام الشركات و أنظمة و لوائح هيئة السوق المالية، كما تهدف السياسة إلى جذب أفراد يتمتعون بقدر من الكفاءة و القدرة و الموهبة من أجل العمل في مجلس الإدارة و اللجان و الإدارة التنفيذية من خلال تبني خطط و برامج محفزه للمكافآت و مرتبطة بالأداء، مما يساهم في تحسين أداء الشركة و تحقيق مصالح مساهميها.

ثالثاً : المعايير العامة للمكافآت:

- تختص لجنة المكافآت و الترشيحات بالتوصية للمجلس بمكافآت أعضاء المجلس و أعضاء اللجان و كبار التنفيذيين بالشركة، وفقاً للمعايير المعتمدة و ذلك على النحو التالي:
- 1- أن تكون المكافآت متناسبة مع نشاط الشركة و المهارات اللازمة لإدارتها.
 - 2- مراعاة ربط الجزء المتغير من المكافآت بالأداء على المدى الطويل.
 - 3- تراعى الشركة انسجام المكافآت مع استراتيجية الشركة و أهدافها و مع حجم و طبيعة و درجة المخاطر لديها.
 - 4- تأخذ الشركة في الاعتبار ممارسات الشركات الأخرى و ما هو سائد في سوق العمل في تحديد المكافآت، مع تفادي ما قد ينشأ عن ذلك من ارتفاع غير مبرر للمكافآت و التعويضات.

- 5- يتم إعدادها بالتنسيق مع لجنة المكافآت و الترشيحات فيما يتعلق بالتعيينات الجديدة.
- 6- تحدد المكافآت بناء على مستوى الوظيفة، و المهام و المسؤوليات المنوطة بشاغلها، و المؤهلات العلمية، و الخبرات العملية، و المهارات، و مستوى الأداء.
- 7- أن تكون المكافآت عادلة و متناسبة مع اختصاصات العضو و الأعمال و المسؤوليات التي يقوم بها و يتحملها أعضاء مجلس الإدارة أو اللجان، بالإضافة إلي الأهداف المحددة من قبل مجلس الإدارة المراد تحقيقها خلال السنة المالية.
- 8- الأخذ بعين الاعتبار القطاع الذي تعمل فيه الشركة و حجمها و خبرة أعضاء مجلس الإدارة.
- 9- أن تكون المكافأة كافية بشكل معقول لاستقطاب أعضاء مجلس غدارة ذوي كفاءة و خبرة مناسبة و تحفيزهم و الإبقاء عليهم.
- 10- يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و لجانه المنبثقة و كبار التنفيذيين في تقرير مجلس الإدارة السنوي وفقاً للائحة حوكمة الشركات.

رابعاً : مكافأة أعضاء مجلس الإدارة و لجانه المنبثقة :

- 1- يستحق عضو مجلس الإدارة مكافأة سنوية مقدارها 200,000 ريال سعودي، و ذلك مقابل عضويته في المجلس و بدل حضور لكل جلسة قدره 3,000 يال سعودي.
- 2- يستحق عضو لجنة المراجعة بدل حضور لكل جلسة قدره 5,000 ريال سعودي.
- 3- يستحق عضو لجنة المكافآت و الترشيحات بدل حضور لكل جلسة قدره 5,000 ريال سعودي.
- 4- توصي لجنة المكافآت و الترشيحات بمكافآت أعضاء اللجنة التنفيذية سنوياً اعتماداً على الأداء، و يتم رفع التوصية لمجلس الإدارة لإعتمادها.
- 5- يحق للشركة المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي يلحق بسمعتها و استرداد ما صرف من مكافآت و تعويضات و أي تكاليف أخرى تحملتها الشركة، و ذلك في حال:

- ارتكاب العضو عمل مخل بالشرف و الأمانة أو بالتزوير أو بمخالفة الأنظمة و اللوائح في المملكة العربية السعودية أو في بلد آخر.
- عند إخلائه في القيام بمسؤولياته و مهامه و واجباته مما يترتب عليه ضرر بمصلحة الشركة.
- إنهاء العضوية – بقرار من الجمعية العامة – بسبب التغيب عن ثلاثة اجتماعات متتالية خلال سنة واحدة دون عذر مشروع يقبله مجلس الإدارة.

خامساً : مكافأة الإدارة التنفيذية :

تشتمل مكافآت الإدارة التنفيذية على ما يلي:

- راتب أساسي (يتم دفعه في نهاية كل شهر ميلادي و بصفة شهرية)
- بدلات تشتمل على سبيل المثال لا الحصر (بدل السكن و بدل المواصلات)
- مزايا تأمين طبي له و لعائلته
- سياسة تأمين على الحياة
- مكافأة سنوية مرتبطة بمؤشرات الأداء وفقاً للتقييم السنوي الذي يتم بهذا الخصوص
- مزايا أخرى تشمل على سبيل المثال لا الحصر (إجازة سنوية، تذاكر سفر سنوية و مكافأة نهاية خدمة حسب نظام العمل و سياسة الموارد البشرية المعتمدة من قبل الشركة)

سادساً : النفاذ:

يعمل بما جاء في هذه السياسة و يتم الإلتزام به من قبل الشركة اعتباراً من تاريخ اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين، و يتم مراجعة هذه السياسة بصفة دورية – عند الحاجة – من قبل لجنة المكافآت و الترشيحات، و يتم عرض أي تعديلات مقترحة من قبل اللجنة على مجلس الإدارة، الذي يقوم بدراسة و مراجعة التعديلات المقترحة و يوصي بها للجمعية العمومية للمساهمين لاعتمادها.

لائحة لجنة المراجعة

أولاً : تشكيل لجنة المراجعة :

- 1) تشكّل بقرار من الجمعية العامة العادية للشركة لجنة مراجعة من المساهمين أو من غيرهم على أن يكون من بينهم عضو مستقل على الأقل وأن لا تضم أياً من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، ويجب أن لا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة، وأن يكون من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية.
- 2) لا يجوز لمن يعمل أو كان يعمل خلال السنتين الماضيتين في الإدارة التنفيذية أو المالية للشركة، أو لدى مراجع حسابات الشركة، أن يكون عضواً في لجنة المراجعة.
- 3) يجب حضور رئيس اللجنة أو من ينيبه من أعضائها للجمعيات العامة للإجابة عن أسئلة المساهمين.
- 4) على الشركة أن تشعر الهيئة بأسماء أعضاء اللجنة وصفات عضويتهم خلال خمسة أيام عمل من تاريخ تعيينهم وأي تغييرات تطرأ على ذلك خلال خمسة أيام عمل من تاريخ حدوث التغييرات.
- 5) لا يجوز أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً في لجنة المراجعة، وتجاوز مشاركته في عضوية اللجان الأخرى، على أن لا يشغل منصب الرئيس في اللجان التي نصت عليها هذه اللائحة.
- 6) تكون مدة عضوية اللجنة ثلاث سنوات تبدأ مع بداية مجلس إدارة الشركة و تنتهي بانتهاء دورة مجلس إدارة الشركة، كما يجوز للمجلس إعادة ترشيحهم للجمعية العامة للمساهمين لفترة أو فترات مماثلة أخرى.
- 7) في حال شغور أحد مقاعد عضوية اللجنة أثناء مدة العضوية، لمجلس الإدارة الحق في تعيين عضواً مؤقتاً في المركز الشاغر على أن يكون ممن تتوفر فيه الخبرة الكافية وأن يعرض هذا التعيين على الجمعية العامة العادية في أول إجتماع لها للمصادقة عليه و يكمل العضو الجديد مدة سلفه.

8) للجنة الإستعانة بمن تراه من الخبراء و المختصين من داخل الشركة أو من خارجها في حدود صلاحيتها، على أن يضمن ذلك في محضر اجتماع اللجنة، مع ذكر اسم الخبير و علاقته بالشركة أو الإدارة التنفيذية.

9) تكون اللجنة مسؤولة عن أعمالها أمام مجلس الإدارة، و لا يخل ذلك بمسؤولية المجلس عن تلك الأعمال و عن الصلاحيات أو السلطات التي فوضها إليها.

10) تقوم اللجنة بتعيين أمين سر لها سواء من بين أعضائها أو ممن تراه مناسباً من فريق إدارة الشركة للقيام بالإعداد لإجتماعات و أعمال اللجنة و إعداد محاضرها و توثيقها و متابعة تنفيذ توصياتها و توجيهاتها و قراراتها دون أن يكون له حق التصويت.

ثانياً : مكافآت أعضاء اللجنة :

يستحق أعضاء لجنة المراجعة مكافأة قدرها (5000) ريال سعودي عن كل إجتماع.

ثالثاً : اختصاصات اللجنة وصلاحياتها ومسؤولياتها :

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، وتشمل مهام اللجنة بصفة خاصة ما يلي:

(أ) التقارير المالية:

1) دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء رأيها والتوصية في شأنها لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.

2) إبداء الرأي الفني – بناءً على طلب مجلس الإدارة – فيما إذا كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها.

- (3) دراسة أي مسائل مهمّة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية.
- (4) البحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مسؤول الالتزام في الشركة أو مراجع الحسابات.
- (5) التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.
- (6) دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

ب) المراجعة الداخلية:

- (1) دراسة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة.
- (2) دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها .
- (3) الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة المراجع الداخلي وإدارة المراجعة الداخلية في الشركة للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها.
- (4) التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية أو المراجع الداخلي واقتراح مكافآته.
- (5) إعداد تقرير عن رأيها في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة و عما قامت به من أعمال أخرى تدخل في نطاق إختصاصتها. و على مجلس الإدارة أن يودع نسخاً كافية من هذا التقرير في مركز الشركة الرئيسي قبل موعد إنعقاد الجمعية العامة بعشرة أيام على الأقل، لتزويد كل من رغب من المساهمين بنسخة منه. و يتلى التقرير أثناء انعقاد الجمعية.

ج) مراجع الحسابات:

- (1) التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي الحسابات وعزلهم وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم، بعد التحقق من استقلالهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم.

- (2) التحقق من استقلال مراجع الحسابات وموضوعيته وعدالته، ومدى فعالية أعمال المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.
- (3) مراجعة خطة مراجع حسابات الشركة وأعماله، والتحقق من عدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مرئياتها حيال ذلك.
- (4) الإجابة عن استفسارات مراجع حسابات الشركة.
- (5) دراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها.

د) ضمان الالتزام:

- (1) مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها.
- (2) التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
- (3) مراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم مرئياتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة.
- (4) رفع ما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى مجلس الإدارة، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها .

رابعاً : حدوث تعارض بين لجنة المراجعة ومجلس الإدارة :

إذا حصل تعارض بين توصيات لجنة المراجعة وقرارات مجلس الإدارة، أو إذا رفض المجلس الأخذ بتوصية اللجنة بشأن تعيين مراجع حسابات الشركة وعزله وتحديد أتعابه وتقييم أدائه أو تعيين المراجع الداخلي، فيجب تضمين تقرير مجلس الإدارة توصية اللجنة ومبرراتها، وأسباب عدم أخذه بها.

خامساً : اجتماعات لجنة المراجعة :

- (1) تجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية على ألا تقل اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات خلال السنة المالية للشركة.

2) تجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية مع مراجع حسابات الشركة، ومع المراجع الداخلي للشركة.

3) للمراجع الداخلي ومراجع الحسابات طلب الاجتماع مع لجنة المراجعة كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

4) يشترط لصحة إجتماع لجنة المراجعة حضور أغلبية أعضائها، و تصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين، و عند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الإجتماع.

5) لا يحق لأي عضو في مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية عدا أمين سر اللجنة وأعضاء اللجان حضور إجتماعاتها إلا إذا طلبت اللجنة الاستماع إلى رأيه أو الحصول على مشورته.

سادساً : تقرير لجنة المراجعة :

تصدر اللجنة تقريراً سنوياً يشتمل على خلاصة وافية لأعمالها وأدائها و أبرز إنجازاتها وكيفية أداء اختصاصاتها و مهامها في ضوء ما تقتضيه الأنظمة و القوانين من متطلبات و معايير و محددات لمحتويات هذا التقرير و متطلباته و بما يقتضيه العرف المهني و الممارسات الجيدة و ذلك للعرض على الجمعية العامة للمساهمين وفقاً للكيفية التي يحددها نظام الشركات السعودي أو أي أنظمة أخرى تصدرها الجهات المشرفة المختصة و أفضل الممارسات في هذا الشأن.

سابعاً : ترتيبات تقديم الملحوظات :

على لجنة المراجعة وضع آلية تتيح للعاملين في الشركة تقديم ملحوظاتهم بشأن أي تجاوز في التقارير المالية أو غيرها بسرية. وعلى اللجنة التحقق من تطبيق هذه الآلية بإجراء تحقيق مستقل يتناسب مع حجم الخطأ أو التجاوز وتبني إجراءات متابعة مناسبة .

ثامناً : صلاحيات لجنة المراجعة :

للجنة المراجعة في سبيل أداء مهامها:

- 1) حق الاطلاع على سجلات الشركة ووثائقها.
- 2) أن تطلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.
- 3) أن تطلب من مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للشركة للانعقاد إذا أعاق مجلس الإدارة عملها أو تعرضت الشركة لأضرار أو خسائر جسيمة.

تاسعاً : النفاذ :

يعمل بما جاء في هذه اللائحة و يتم الإلتزام به من قبل الشركة اعتباراً من تاريخ اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين، و يتم مراجعة هذه السياسة بصفة دورية – عند الحاجة – من قبل مجلس الإدارة، و يتم عرض أي تعديلات مقترحة على الجمعية العمومية للمساهمين لاعتمادها.

سياسات و معايير و إجراءات العضوية في مجلس الإدارة

أولاً : مقدمة:

تم إعداد "سياسات و معايير و إجراءات العضوية في مجلس إدارة الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية" بهدف التوافق مع الفقرة (3) من المادة (22) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (8-6-2017) و تاريخ 1438/5/16 هـ الموافق 2017/2/13 م، و التي نصت على أن يقوم مجلس الإدارة بـ " إعداد سياسات و معايير و إجراءات واضحة و محددة للعضوية في مجلس الإدارة – بما لا يتعارض مع الأحكام الإلزامية في هذه اللائحة –، و وضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها".

ثانياً : سياسات و معايير العضوية في مجلس إدارة الشركة:

يشترط أن يكون عضو مجلس الإدارة من ذوي الكفاية المهنية ممن تتوفر فيهم الخبرة و المعرفة من ذوي الكفاية المهنية ممن تتوفر فيهم الخبرة و المعرفة و المهارة و الاستقلال اللازم، بما يمكنه من ممارسة مهامه بكفاءة و اقتدار، و على الجمعية العامة أن تراعي عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة توصيات لجنة المكافآت و الترشيحات و توافر المقومات الشخصية و المهنية اللازمة لأداء مهامهم بشكل فعال ، و يراعى أن يتوافر في العضو على وجه الخصوص ما يلي:

- 1- القدرة على القيادة:** وذلك بأن يتمتع بمهارات قيادية تؤهله لمنح الصلاحيات بما يؤدي إلى تحفيز الأداء و تطبيق أفضل الممارسات في مجال الإدارة الفعالة و التقيد بالقيم و الأخلاق المهنية.
- 2- الكفاءة:** وذلك بأن تتوفر فيل المؤهلات العلمية، و المهارات المهنية، و الشخصية المناسبة، و مستوى التدريب، و الخبرات العملية ذات الصلة بأنشطة الشركة الحالية و المستقبلية أو بالإدارة أو الاقتصاد أو المحاسبة أو القانون أو الحوكمة، فضلاً عن الرغبة في التعلم و التدريب.
- 3- القدرة على التوجيه:** وذلك بأن تتوفر فيه القدرات الفنية، و القيادية، و الإدارية، و السرعة في اتخاذ القرار، و استيعاب المتطلبات الفنية المتعلقة بسير العمل، و أن يكون قادراً على توجيه الاستراتيجية و التخطيط و الرؤية المستقبلية الواضحة.
- 4- المعرفة المالية:** وذلك بأن يكون قادراً على قراءة البيانات و التقارير المالية و فهمهما.

- 5- **اللياقة الصحية:** وذلك بأن لا يكون لديه مانع صحي يعوقه عن ممارسة مهامه واختصاصاته.
- 6- ألا تزيد عضويته في مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة مدرجة في السوق في آن واحد.
- 7- ألا يكون عضواً بمجلس إدارة شركة مساهمة منافسة أو أن ينافس الشركة في أحد فروع النشاط الذي تزاوله إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من الجمعية العامة العادية يجدد سنوياً.
- 8- ألا يكون المرشح قد سبق أن صدر ضده أحكام قضائية في إحدى الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة .
- 9- ألا يكون المرشح قد سبق الحكم عليه بالإفلاس .
- 10- ألا يكون عضواً بمجلس إدارة شركة مساهمة تم وضعها تحت الحراسة القضائية أو تمت تصفيتها القسرية أثناء فترة عضويته بها أو شركة تضامن أثناء فترة شراسته فيها.
- 11- ألا يكون قد سبق صدور حكم قضائي ضده أو ضد أي شركة شغل فيها منصب عضو مجلس الإدارة وقت ارتكاب المخالفة بسبب الإحتيال أو الغش أو مخالفة أنظمة الشركات أو غسل الأموال
- 12- ألا يكون قد سبق الحكم ضده بعدم أهليته لشغل منصب عضو مجلس إدارة شركة أو التصرف لإدارة أو تسيير إدارة أي شركة .
- 13- ألا يكون قد سبق أن رفض قبول أو تجديد عضويته في أي هيئة مهنية أو مؤسسة أو جمعية أو سوق مالية في أي مكان أو لا يكون قد سبق فرض عليه قيود وإجراءات تأديبية أو سحب عضويته من أي هيئة ينتمي إليها أو من سوق مالية .
- 14- أن لا يقل عمر المرشح عن 30 سنة .
- 15- عليه تقديم إقرار بأي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال و العقود التي تتم لحساب الشركة لعرضها على الجمعية و الإلتزام سنوياً بالحصول على ترخيص مسبق من الجمعية العامة العادية بإستثناء العمال التي تتم عن طريق المنافسة العامة إذا كان هو صاحب أفضل العروض.
- 16- أن لا يكون موظفاً حكومياً عدا ما يتم تعيينهم من قبل قطاعات الدولة .
- 17- أن تكون غالبية من الأعضاء غير التنفيذيين.

18- أن لا يقل عدد اعضائه المستقلين عن (3) أعضاء و هو ما يمثل أكثر من ثلث أعضاء المجلس، حيث أن عضوية مجلس إدارة الشركة تتكون من (7) أعضاء.

19- يجب أن يتمتع العضو المستقل بالإستقلال التام في مركزه و قراراته، و لا تنطبق عليه أي من عوارض الاستقلال المنصوص عليها في المادة (20) من لائحة الحوكمة الصادرة من الهيئة.

ثالثاً : أحقية و إجراءات الترشح لعضوية مجلس الإدارة:

- 1- يحق لكل مساهم ترشيح نفسه أو شخص آخر أو أكثر لعضوية مجلس الإدارة، و ذلك في حدود نسبة ملكيته في رأس المال.
- 2- يتم نشر إعلان الترشح في الموقع الإلكتروني للسوق المالية (تداول) و كذلك على الموقع الإلكتروني للشركة و في أي وسيلة أخرى تحددها الهيئة، و ذلك لدعوة الأشخاص الراغبين في الترشح لعضوية مجلس الإدارة، على ان يظل باب الترشح مفتوحاً مدة شهر على الأقل من تاريخ الإعلان.
- 3- تقدم لجنة المكافآت و الترشيحات توصياتها لمجلس الإدارة بشأن الترشح لعضوية المجلس وفقاً للمعايير الموضحة في هذه السياسة.
- 4- يجب على من يرغب ترشيح نفسه لعضوية مجلس إدارة الشركة الإفصاح عن رغبته في الترشح و ذلك بموجب إخطار يقدم لإدارة الشركة وفقاً للمدة و المواعيد المنصوص عليها حسب هذه السياسة و الأنظمة و اللوائح المعمول بها، و يجب أن يشمل هذا الإخطار تعريفاً بالمرشح باللغة العربية من حيث سيرته الذاتية و مؤهلاته، و خبراته العملية، بجانب تزويد الشركة بكافة الوثائق الثبوتية مثل (بطاقة الهوية الوطنية، بطاقة العائلة، جواز السفر لغير السعوديين المترشحين لعضوية المجلس و أي وثائق أخرى ذات علاقة تطلبها الشركة لإستيفاء المتطلبات النظامية).
- 5- يجب على المرشح لعضوية المجلس أن يفصح للمجلس و للجمعية العامة عن أي من حالات تعارض المصالح التي تشمل:
 - أ- وجود مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال و العقود التي تتم لحساب الشركة التي يرغب في الترشح لمجلس إدارتها.
 - ب- اشتراكه في عمل من شأنه منافسة الشركة، أو منافستها في أحد فروع النشاط التي تزاوله.

- 6- على المتقدمين لعضوية المجلس تعبئة النموذج أو النماذج التي تحددها هيئة السوق المالية و التي يمكن الحصول عليها من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة.
- 7- يجب على المرشح الذي سبق له شغل عضوية مجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أن يرفق بياناً بعدد و تواريخ مجالس إدارات الشركات التي تولى عضويتها.
- 8- يجب على المرشح الذي سبق له شغل عضوية مجلس إدارة الشركة أن يرفق بإخطار الترشيح بياناً من إدارة الشركة عن آخر دورة تولى فيها عضوية المجلس متضمناً المعلومات التالية:
- أ- عدد إجتماعات المجلس التي تمت خلال كل سنة من سنوات الدورة.
- ب- عدد الإجتماعات التي حضرها العضو أصالة، و نسبة حضوره لمجموع الإجتماعات.
- ج- اللجان الدائمة التي شارك فيها العضو، و عدد الإجتماعات التي عقدتها كل لجنة من تلك اللجان خلال كل سنة من سنوات الدورة، و عدد الإجتماعات التي حضرها، و نسبة حضوره إلي مجموع الإجتماعات.
- 9- يجب توضيح صفة العضوية عند الترشح، أي ما إذا كان العضو تنفيذي أو عضو غير تنفيذي أو عضو مستقل.
- 10- يجب توضيح طبيعة العضوية، أي ما إذا كان العضو مترشحاً بصفته الشخصية أم أنه ممثل عن شخصية إعتبارية.
- 11- يتم التصويت على إختيار أعضاء مجلس الإدارة من خلال أسلوب التصويت التراكمي.
- 12- يقتصر التصويت في الجمعية العامة على من رشحوا أنفسهم وفقاً للسياسات و المعايير و الإجراءات المتقدم ذكرها.

رابعاً: النفاذ:

يعمل بما جاء في هذه السياسة و يتم الإلتزام به من قبل الشركة اعتباراً من تاريخ اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين، و يتم مراجعة هذه السياسة بصفة دورية – عند الحاجة – من قبل مجلس الإدارة، و يتم عرض أي تعديلات مقترحة على الجمعية العمومية للمساهمين لاعتمادها.